على إثر الاضطرابات الداخلية التي كانت تمر بها الدولة آنذاك، وكذا النزاعات الحدودية مع دولة المغرب، واستمر الحال كذلك إلى غاية ما حدث بتاريخ 19 جوان 1965 والذي من شأنه أن يثبط بالإلغاء أي دستور وإن كان ساري المفعول.

وعلى إثر ذلك الانقلاب العسكري⁴، تم الإلغاء الرسمي للدستور بموجب الأمر رقم 65 الصادر في 10 جويلية 1965، وطيلة هذه الأثناء "لا دستور ولا رقابة عليه"، إلى أن جاء دستور 1976 ليتجاهل تماما النص على المجلس الدستوري، ومنه الرقابة على دستورية القوانين بنوعها السياسي والقضائي⁵، و ما أبقى عليه في هذا الصدد بعض البنود العامة، كالمادة 111 في فقرتها الثالثة التي نصت أن رئيس الجمهورية "يحمي الدستور"، لكن دونما أدنى تفصيل كيف؟، وبماذا!، فأوكلت للرئيس تلك المهمة دون ميكانيزمات، وبالتالي ظلت سلطته التقديرية في ذلك واسعة! ومحاولة سدّ غياب المجلس الدستوري ورقابته نص الدستور على بعض الرقابة المعممة المعتمّة، التي لا آليات واضحة لها، كالنص في المادة 186 على الرقابة السياسية التي تمارس من قبل الحزب والدولة، و من المفارقات الغريبة، كيف أن الحزب الواحد هو السلطتين التشريعية والتنفيذية معا ويراقب نفسه في الآن ذاته!! وإن جاءت المادة 150 والمادة 187 بالنص على الرقابة الشعبية من قبل المجالس المحلية والوطنية والعمالية، وكذا المادة 190 التي تنص على رقابة مجلس المحاسبة إلا أن كل هذه المجالس لا تعني في حقيقتها - هذا إن راقبت فعلا- عن الرقابة على دستورية التشريع.

ولعلنا قد نفسر سبب غياب رقابة الدستورية في ظل دستور 1976م هو تلك الرؤية العامة في تحديد أولويات الدولة المسطرة من قبل قادة النظام على رأسهم الزعيم "هوارى بومدين" الذي لم يكن يرى أن دولة الجزائر حينها بحاجة لدستورية القوانين بقدر ما هي بحاجة ماسة إلى الاستقرار المؤسساتي، وإرساء دعائم قوية لدولة خرجت حديثا من مآلب الاستعمار ومخالب الإستعمار، فكانت بحاجة إلى تثبيت مراكز للقوى الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية على النهج الاشتراكي، لأنه شكّل بالنسبة للسلطة آنذاك أولوية الأوليات، وكذا الفلسفة الحزبية القائمة على نظام الحزب الواحد، بل ذلك عكس منذ البداية حيث المرجعية المشروعية للرئيس في الحكم، أكثر منها شرعية، وحيث أن المدة التي قضاها في حكمه بلا دستور كانت قد تجاوزت العقد الزمني⁶.

واستمر الحال وفق ما هو عليه إلى غاية دستور 1989م الذي رجع بالنص من جديد على المجلس الدستوري بسبع مواد كاملة بدءاً من تشكيلته ومهامه، والتي من بينها الرقابة على دستورية القوانين⁷، وذلك من المادة 153 إلى المادة 159 منه، وكانت قد أكدت المادة 154 وهي ذات المادة 162 بعد التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 على ما يلي والتي جاء في نصها: "المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة مكلفة بالتحقيق في تطابق العمل التشريعي والتنفيذي مع الدستور، وفي ظروف استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها".

المبحث الثاني: تشكيلة المجلس الدستوري ومهامه العامة:

وسنحاول التطرق لهذا العنوان بالدراسة الموجزة من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تشكيلة المجلس الدستوري:

إنّ المجلس الدستوري لم يدعم من الناحية العضوية أو الوظيفية إلا من خلال التعديل الدستوري الصادر سنة 1996م، و الذي حاول توسيع عضوية التمثيل من جهة، و تقنية الإخطار من جهة أخرى، وباستحداث غرفة مجلس الأمة في البرلمان غيرت التشكيلة، كما زاد عضو مُخطر، ومن خلال المواد 163 إلى غاية 169، فأصبحت التشكيلة عبارة عن تسعة أعضاء حسب الفقرة الأولى من المادة 164 "يتكون المجلس الدستوري من تسعة (9) أعضاء : ثلاثة (3) أعضاء من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان (2) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان (2) ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد (1) تنتخبه المحكمة العليا، وعضو واحد (1) ينتخبه مجلس الدولة."

وطبقا لنص المادة فإنّ تشكيلة المجلس الدستوري تتكون من نائبين منتخبين من قبل نواب المجلس الشعبي الوطني، وعضوين منتخبين من بين ومن قبل أعضاء مجلس الأمة، و قاضي ينتخب من المحكمة العليا ومن بين أعضاءها، و قاضي آخر ينتخب من بين قضاة مجلس الدولة ومن طرفهم، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس الدستوري نفسه، يعينهم رئيس الجمهورية، هذا وعلى أساس ضمان نوع من الاستقلالية لأعضاء المجلس الدستوري فقد أكد النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري⁸، على أنه لا يمكن للجهة المعنية أو المنتخبة لعضو المجلس الدستوري عزله طيلة المدة المحددة دستوريا، إلا إذا أحل بواجباته إخلالا خطيرا، الأمر الذي يفصل فيه المجلس الدستوري طبقا لأحكام النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، ويضطلع أعضاء المجلس الدستوري بمهامهم مرة واحدة مدتها ست سنوات⁹، على أن يجدد نصف عدد أعضاء المجلس بالقرعة كل ثلاث سنوات، وبالتحديد في الأول بأربعة أعضاء حيث يخرج كل واحد من بين عضوين المعينين أو المنتخبين من كل هيئة باستثناء رئيس المجلس الدستوري الذي يكمل عهده طبقا للدستور، بتعيين رئيس المجلس الدستوري من قبل رئيس الجمهورية لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

و الملاحظ غياب أدنى عنصر قانوني يحدد بعض الشروط التي يخضع لها اختيار أعضاء المجلس الدستوري سواء بالتعيين أو بالانتخاب لعضوية المجلس باعتباره أعلى المجالس السيادية في الدولة ولو بشرط الاختصاص أو السن مثلا¹⁰!!، وهي إحدى أهم عيوب الرقابة السياسية حيث الإفتقار للكفاءة القانونية¹¹، لأداء مثل هذه المهمة التي تتطلب الإلمام بالمعرفة القانونية ولا سيما الدستورية منها، الأمر الذي يفهم منه أن الباب مفتوح على مصرعيه لهذه العضوية الحساسة التي تشكّل ضمير الدولة و مؤسساتها، وهو من بين ما يتوجب استدراكه في الآتي من جديد.

المطلب الثاني: مهام المجلس الدستوري:

للمجلس الدستوري الجزائري مهام محددة في الدستور طبقا لنص المادة 163 في فقرتها الثانية: " كما يسهر المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء، وانتخاب رئيس الجمهورية، والانتخابات التشريعية، ويعلن نتائج هذه العمليات".

وبناء على ذلك النص قد أوكل للمجلس الدستوري مهام، تتمثل في السهر على صحة عمليات الانتخابات بداية من فحص ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية، والعمليات الاستفتاءية، و كذا الانتخابات التشريعية، ويعلن

نتائجها وغيرها، إلا أن الوظيفة الأساسية للمجلس الدستوري والتي سميّ لغرضها هي الوظيفة الرقابية، وذلك بالعمل على كفالة الشرعية باحترام كل من الروح والكتلة الدستورية، والتي جاء النص عليها في صدارة المادة 163 بقرتها الأولى "يؤسس مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور"، و أيضا طبقا للمادة 165 في فقرتها الأولى "يفصل المجلس الدستوري، بالإضافة إلى الاختصاصات التي حولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، في دستورية المعاهدات والقوانين، والتنظيمات، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ، أو بقرار في الحالة العكسية" و المادة 123 في فقرتها الأخيرة " يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره."

ونصت المادة 164 في فقرتها الثانية أن يمنع على أعضاء المجلس الدستوري ممارسة أي عضوية أو وظيفة أو أي تكليف أو مهمة أخرى طيلة عضوية المجلس، وعليه وحسب صريح المادة 163 إن الهدف الرئيس من تأسيس هيئة المجلس الدستوري هو " تكليفه بالسهر على احترام الدستور" .

المبحث الثالث: وظيفة الرقابة على الدستورية:

تعد الرقابة على دستورية التشريع من أهم وظائف المجلس، الذي يتمتع حسب البعض باستقلالية في مواجهة السلطات التي يراقبها¹²، لذلك سميّ "بالمجلس الدستوري"، وحسب مصطلحات النص الدستوري في الطرح يمكن تصنيف الرقابة على الدستورية إلى رقتين اثنتين، رقابة جوازية منها رقابة دستورية القوانين العادية و رقابة وجوبية، منها رقابة المطابقة التي تكون أسبق، وبشروط أدق ونشرح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: الرقابة الوجوبية:

قد تعرف رقابة الوجوبية برقابة المطابقة التي تخص مجالين بالأساس، الأول القواعد العضوية والثاني النظام الداخلي للبرلمان، ويقصد بالرقابة الوجوبية تلك الرقابة السابقة لإصدار التشريع، وهي إجبارية الإجراء والمضمون، إذ لا خلاف في ذلك، وسميت بالمطابقة لضرورة اتفائها مع النص روحا وشكلاً، حيث تأخذ بالمفهوم التالي "إذ تقتضي المطابقة أن يكون النص محل الإخطار قد ذكر في أحكامه وعبر بأمانة ضمنها عما ورد في المبادئ الدستورية المعتمد عليها وفي الخطة البيانية المضمنة في القواعد الدستورية التي يستنبط منها جوهره"¹³، وهذا الأخير هو ما جاء به المجلس الدستوري بخصوص رقابته للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وللرقابة الوجوبية مجالات محددة، ولذلك سندرس الرقابة الوجوبية للمطابقة في ما يخص القوانين العضوية و الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان، و رقابة اجبارية لاتفاقيات محددة دستوريا، على أن ندرس مجال الرقابة على دستورية الاتفاقيات بعمومها خارج اطار الوجوبية، التي -وإن كانت جوازية- يفترض أن تكون رقابة سابقة عن المصادقة عليها من قبل الدولة.

الفرع الأول: القوانين العضوية:

تتميز القوانين العضوية بموضوعاتها باعتبارها مكتملة لنصوص الدستور¹⁴، ولذلك تنال أهميتها كونها تهدف إلى توضيح بعض أحكام الدستور و استكمالها لتفادي جمودها، وكذا لتفادي إعطاء الدستور محتوى أكبر، ولأجل الطبيعة

الدستورية للقوانين العضوية، اشترط المؤسس الدستوري أغلبية خاصة للمصادقة عليها من قبل البرلمان، وقد حددها على سبيل الحصر طبقاً للمادة 123 في فقرتها الأولى والثانية واستلزم خضوعها للرقابة قبل إصدارها طبقاً للمادة نفسها في فقرتها الأخيرة "يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره"، و بناء عليه، تشمل هذه الرقابة كل من طريقة إعداده ومناقشته والتصويت عليه ومضمونه، ومدى تطابق كل ذلك مع أحكام الدستور، وذلك لضمان وجود منظومة قانونية عضوية متجانسة مع الدستور لارتباطها وصلتها المباشرة به، وعليه يقع واجب عرضها كاملة وبصفة شاملة أمراً ضرورياً بقوة الدستور، وعلى المجلس الدستوري بعد أن يخطره رئيس الجمهورية وجوباً أن يبدي بدوره رأيه في دستورية القوانين العضوية، برأي فاصل قبل إصدارها، وبعد المصادقة عليها من قبل البرلمان وهذا طبقاً للفقرة الثانية من المادة 165، ولأجل ذلك قضى المجلس الدستوري أن كل قانون ولاسيما العضوي منه يجب أن لا يتخطى أحكامه الحدود الدستورية المرسومة له حتى لا تتعارض تلك الأحكام مع روح الدستور ذاته¹⁵، كما جاء عن المجلس الدستوري "إذا كان من اختصاص المشرع إعداد القوانين والتصويت عليها بكل سيادة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة 98 من الدستور، فإنه يعود للمجلس الدستوري بمقتضى اختصاصه الدستوري أن يسهر على احترام المشرع للأحكام الدستورية حين ممارسة السلطة التشريعية"¹⁶.

الفرع الثاني: النظام الداخلي للبرلمان:

طبقاً للمادة 165 في فقرتها الأخيرة يفصل المجلس الدستوري في مطابقة النظام الداخلي لكل من غرفتي البرلمان للدستور، حسب الإجراءات نفسها والتي تعني مراقبته بعد المصادقة البرلمانية وقبل إصداره، ولعل الحكمة من إخضاع الأنظمة الداخلية لكل من غرفتي البرلمان للرقابة الوجوبية من قبل المجلس الدستوري لسبب أن البرلمان يقوم بإعداد نظامه الداخلي بصفة استقلالية، ولا يخضع لإصدار من طرف رئيس الجمهورية مما يفتح مجالاً أمام البرلمان لاحتمال تضمين النظام الداخلي أحكاماً قد تمس بالتوزيع الدستوري للسلطات مثلاً، ومنه الاعتداء على اختصاصات السلطات الأخرى وبالخصوص التنفيذية منها، والتي حددها الدستور مسبقاً بمبادئ أساسية، كما يمكن لغرفتي البرلمان تضمين بعض الامتيازات لأعضائها دون أن يكون لذلك سنداً في الدستور¹⁷، ولذلك كان لزاماً تقييدها بإعمال المبدأ الدستوري المعروف حيث "سلطة تحد سلطة".

الفرع الثالث: اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم:

نصت المادة 97 من الدستور في فقرتها الأولى والثانية على ما يلي: "يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بهما".

و يفهم من النص أنه جاء بالصياغة الآمرة التي لا تدع مجالاً للشك، حيث تعد من النظام العام إذ لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على مخالفتها، حيث يعرض رئيس الجمهورية هذا النوع من الاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة بالهدنة والسلم على الرقابة الدستورية الوجوبية، قبل عرضها للبرلمان للمصادقة عليها، فإذا صدر عن المجلس الدستوري رأياً يقضي بدستورية تلك الاتفاقيات أو المعاهدات، يتم بعدها تقديمها للبرلمان للمصادقة، أمّا وليس كذلك، فلا يتم تمريرها إليه من أساسه، مما يعني أن هذه الرقابة إجبارية وسابقة إذ لا تصح مصادقة البرلمان إلا بعدها، و يرجع ذلك

لخطورة وحساسية مضمونها، ولكي لا تتم الاتفاقيات التي فيها مساس بالسيادة الوطنية مثلا أو بسلامة التراب الوطني، كأن يتم التنازل عن جزء من إقليم الدولة في سبيل الهدنة أو السلم وغيرها من الاتفاقيات التي قد تخل بالدستور وبقيمه و تعد مساسا بمبادئه الأساسية وبثوابت الأمة الجزائرية.

و موجز القول تشترك اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم مع رقابة المطابقة لكل من القوانين العضوية والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان في كونها رقابة إجبارية، إلا أن رقابة الأولى (اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم) تكون قبل مصادقة البرلمان عليها، أي رقابة قبلية، بينما رقابة المطابقة تأتي بعدها المصادقة عليها وقبل صدورهما، وتنفرد رقابة المطابقة عن غيرها في كونها تستدعي الرأي الصريح من قبل المجلس الدستوري بأن النص المعروض أمامها وبأكمله مطابق للدستور، وإلا يتم تعديل النص القانوني ثم يعرض على البرلمان للمصادقة عليه كمشروع قانون وعند موافقته عليه يطرح من جديد على المجلس الدستوري للتأكد من مدى المطابقة¹⁸، حتى وإن كان قد استوفى مثلا طلب رئيس الجمهورية لقراءة ثانية للقانون نفسه من قبل البرلمان، هذا و تستمر عملية المعارضة والتوجيه والرفض من قبل المجلس الدستوري دون إصدار القانون العضوي أو النظام الداخلي لغاية استيفاء شرط الدستورية المطابقة لكافة نصوصه.

المطلب الثاني: رقابة دستورية القوانين العادية:

نصت المادة 165 في فقرتها الأولى على المجالات الرقابية الأخرى للمجلس الدستوري "على أن يفصل المجلس بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية"، كما يظهر من النص عدم ذكر الأوامر الرئاسية محل الرقابة، وهناك من يميز الأوامر ذات العلاقة بالقوانين العضوية حيث يرى بوجوب خضوعها للرقابة قبل إصدارها لخطورتها، حيث لا يوجد في المقابل أي نص مانع لتقديمها للرقابة السابقة¹⁹، لكني أعارض هذا التحليل الأخير وإن كنت أوافق الرأي الأول من باب الاقتراح لا الوجوبية، ذلك أن غياب النص المانع لا يستشف منه الوجوب دستوريا، كما لا ننسى أن الأوامر الرئاسية سوف لن تستمر بتلك الصفة الشكلية مهما كانت مجالاتها، و بمجرد أن يصادق عليها البرلمان حين انعقاده تتحول إلى قوانين عادية، مما يمكن معه فتح إمكانية عرضها للرقابة اللاحقة على أساس شكلها القانوني، ومع ذلك لم يحدث أن قدمت للرقابة لا بثوبها الجديد ولا بخاصيتها القديمة!

وبناء عليه، إن للقانون مراحل في سنّه يجب أن تتبع قواعدها الشكلية، سواء في مجال الاختصاص أو الإجراءات التي يجب على السلطة استفتاءها، حتى لا يصبح القانون معييا شكلاً، وأدعى للبطلان، مع ضرورة التمييز بين مخالفة الإجراءات البسيطة ومخالفة الإجراءات الجوهرية والتي تؤثر في صحة شكلية القانون، ومن ثم المطالبة بإلغاء لعدم الدستورية الشكلية هذا من جهة، إذ يجب أن تقوم القوانين على ما لها في الدستور من سند إنشاء، حيث يلتزم بسن النص التشريعي بمختلف أنواعه بما وجب من إجراء، وإلا اعتبر غير دستوري وتعرض للإلغاء، ومن جهة أخرى و سواء بالنسبة للسلطة المقيدة أو التقديرية الممنوحة دستوريا للسلطة التشريعية أو التنفيذية، فهذا في كل ما له علاقة بموضوع النص، فتعتبر المخالفة في الحالة الأولى أدعى للإلغاء، أما الثانية فيعتد بفكرة الغايات في المصلحة العامة التي يهدف المشرع إلى تحقيقها، وإلى جانب ذلك فإن هناك عيوب موضوعية، قد تحتل النص القانوني وتخلّه²⁰، كما تتنوع

المخالفات الموضوعية حسب عدة معايير أيضا²¹، هذا و لما كانت الأشياء تعرف بأضدادها رأينا أن نميز بعض أوجه رقابة الدستورية على رقابة المطابقة المذكورة أنفاً في بعض النقاط:

1- إن رقابة المطابقة لا تكون إلا رقابة سابقة (أي قبل اجراء اصدارها من رئيس الجمهورية)، في حين يمكن أن تكون الرقابة على الدستورية في مجالات القانون العادي والتنظيمي رقابة سابقة عن إصدار القانون كما قد تكون محل رقابة لاحقة لذلك الإجراء.

2- هذا ومن الفروقات بين رقابة المطابقة وغيرها أن تنصب الأولى على كامل النص بكافة أحكامه، بينما رقابة الدستورية لا تنصب سوى على البند أو الحكم المعروض عليها فقط، إلا إذا كان من الصعب فصل الحكم غير الدستوري عن محله في صياغة التشريع الذي جاء فيها²².

3- بينما رقابة المطابقة رقابة وجوبية فإن رقابة الدستورية جوازية من حيث اختيارها كإجراء، لكن إذا ما تم تفعيلها فهي ملزمة المضمون في كل الأحوال، وإذا كانت رقابة المطابقة تأتي من خلال رأي ملزم فإنها الرقابة على الدستورية عموماً سواء جاءت على إثر رأي أو قرار، فكلاهما ملزم بذات القيمة.

4- أيضاً هناك فرق آخر يكمن في أن رقابة المطابقة محددة على سبيل الحصر في بعض المجالات، بينما رقابة الدستورية مفتوحة على كل مجالات القانون والنصوص التنظيمية والمعاهدات والاتفاقيات بمختلف أنواعها وأنماطها، هذه الأخيرة التي سنخصص لها بدورها عنواناً مستقلاً.

المطلب الثالث: دستورية المعاهدة، الاتفاق، الاتفاقية:

لعلنا نزيل بعض الغموض الذي يعتري هذا الموضوع، أو نوجز أهم ما فيه على الأقل، ذلك أنه بجانب اختصاص المجلس الدستوري في الرقابة على النصوص التشريعية والتنظيمية، قد نصت المادة 165 على اختصاصه بالرقابة على دستورية المعاهدات أيضاً، وطبقاً لنص المادة 131 "يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بمحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة."، كما نصت المادة 132 "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون".

فالملاحظ منها أن المؤسس الدستوري يعتبر المعاهدة المصادق عليها طبقاً للشروط الدستورية تشريعاً ضمن المنظومة القانونية للدولة، بل وتسمو على التشريع العادي، وقد نصت المادة 168 "إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق، أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها"، هذا و عمد الدستور إلى التفرقة بين المعاهدات الدولية التي قد تنجم على إثر معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية في المصطلح، حيث منذ ابرام اتفاقية قانون المعاهدات بفيينا سنة 1969 أصبح لمفهوم المعاهدات أشكالاً متعددة، أوسع مما جاء ذكرها في الدستور الجزائري، وتجد مجالها الخصب في الفقه و القانون الدوليين، كالتعهد، الحلف، الميثاق، الوثيقة الختامية، البروتوكول... الخ²³، فإلى أي مدى تخضع تلك الصيغ في المعاملات الدولية إلى المراقبة الدستورية، ولم يأتي الدستور على ذكرها، و إن كان هناك جانب يرى تصنيفها على

حسب أهمية موضوعاتها²⁴، يرى البعض كينونة التقسيم من حيث العضوية بتصنيفها لمعاهدة لما تكون مفتوحة لانضمام كل الدول، بينما الاتفاق هو بين دولتين لغرض معين، أما الاتفاقية فهي محصورة بين عدة دول محددة بخصائص معينة، كالاتفاقيات الأوروبية مثلا، وأن مصطلح الإتفاق هو أضيق المعاني في عدد المتفقين من الدول بينما الاتفاقية تنحصر على دول معينة، عكس المعاهدات التي تشغل أوسع معاني الانضمام وذلك بفتحه لكافة الدول، ومع ذلك فهذا مجرد رأي له استثناءاته أيضا.

وأيا كان الأمر فقد سببت نصوص الرقابة على دستورية المعاهدات ذاتها وعلى عمومها، بعض الجدل، إذ يرى الأستاذ "فوزي أوصديق" أن المعاهدات تستلزم المصادقة، وبعد هذا الإجراء لا يمكن أن تفقد أثرها، فإنه لا مجال للرقابة اللاحقة لها، وإنما لا يتصور رقابة لها إلا بين إجراء التوقيع والانضمام²⁵، واستأنف معارضا قول الأستاذ "سعيد بو الشعير" في أن الرقابة اللاحقة قد تمتد للمعاهدات و الإتفاقيات الدولية كما تمتد للقوانين العادية الصادرة²⁶.

لكي أعتقد أن الأستاذ بو الشعير لم يرتكب الخطأ من عنده، إنما هو فقط قد التزم بالتفسير الحرفي الذي زلّ قلمه باعتماده، إذ نصت المادة 165 في فقرتها الأولى التي سبق الإشارة إليها "يفصل المجلس الدستوري..في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما برأي قبل أن تصبح واجبة النفاذ وإما بقرار في الحالة العكسية".

وباعتبار أن التصديق إجراء دولي يتم من خلاله نفاذ المعاهدات الدولية، فهو إجراء داخلي أيضاً تتحول المعاهدة من طابعها الدولي إلى طابعها الداخلي، الأمر الذي يضمها إلى المنظومة التشريعية في الدولة، فتعلو القانون العادي ويظل الدستور سامياً عليها، هذا من جهة، أما من أخرى نجد إشكالية سوء صياغة النصوص القانونية وعدم دقتها، ناتج بالأساس للعهد بها إلى غير المختصين، مما أدى لتضارب التفسيرات بسوء فهمها، كما أعتقد أن المؤسس الدستوري الجزائري تنقصه الكثير من الدقة في الصياغة والتوضيح، ولو بجد أدنى، وعلى الأقل كان يفترض منه في ذلك فصل جملة "دستورية المعاهدات" عن جملة "القوانين والتنظيمات" حتى لا تصبح العملية اللاحقة لها تدرج في معناها لكل ما سبق لها.

وما يؤكد تحليلنا، هو الأمر الذي حاول المؤسس استدراكه في مادة أخرى بنوع من التمييز في المادة 168 بالنص "إذ إرتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها". مما يتضح منه أن رقابة المجلس الدستوري للمعاهدات والاتفاق والاتفاقية رقابة سابقة عن إجراء التصديق²⁷، ومما لا يدع مجالا للجدل ولا للشك، وذلك بصريح النص الدستوري حينما أكد أن يفصل المجلس الدستوري برأي ملزم قبل التصديق، وأما النصوص التشريعية والتنظيمية أفرد لها مادة مستقلة طبقا للنص 169 في كونها قد تعرض على رقابة لاحقة، فيفصل المجلس الدستوري مقررًا دستوريها أو عدم دستوريها.

المطلب الرابع: فحص دستورية النص التنظيمي:

إن السلطة السياسية في الدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية يجب أن تتقيد في أعمالها بالدستور وتسير وفق أحكامه، وإلا فقدت قانونيتها وسند شرعيتها، إن هي تعدت حدود الدستور²⁸، ودستوريا في الجزائر، جاء نص المادة 125 ليوضح أن كل ما يخرج عن نطاق اختصاص القانون يعد من اختصاص رئيس الجمهورية في مجال السلطة

التنظيمية في الفقرة الأولى، أو في المجال التنظيمي الذي يرجع للوزير الأول طبقاً للفقرة الثانية من ذات المادة، ويظهر بجلاء أن تلك السلطة التنظيمية حكراً على السلطة التنفيذية التي تمارسها بكل استقلالية²⁹.

وباعتبار أن مجالات النص القانوني محصورة حسب المادة 122 من الدستور والتي يشرعها البرلمان على شكل قوانين عادية، وكذا المجالات المحددة للقوانين العضوية في المادة 123، وطبقاً لصريح المادة 124 التي تمنح لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بأوامر، في المجالات القانونية العادية المحددة حصراً للبرلمان، في حالة شغور هذا الأخير، إما لكون البرلمان في عطلة أو في حالة حل، فتنعكس الأمور حسب هذا التنظيم رأساً على عقب، حيث يتحدد للبرلمان مجالات للتشريع ويفسح المجال على مصرعيه بدون تحديد للسلطة التنفيذية تحت شكل السلطة التنظيمية، حيث يكون لأول مرة الأصل مقيد حيث القاعدة العامة، بيد أن الإستثناء مباح دون حد، وهو كل ما يخرج عن الأصل إلى ما لا نهاية حيث لا استثناء عليه ولا حصر، وهو أيضاً ما نصبو إلى أن يراجعه المؤسس الدستوري بالتصحيح، أو على الأقل وضع الضوابط اللازمة حتى لا يسود العقوق في دولة الحقوق، وكذا يهدر المال العام نتيجة السلطة التنظيمية المطلقة للحكام.

وبخصوص الرقابة على هذا المجال المفتوح لقد نصت المادة 169 بصريح الصياغة لتكون من مجالات محل الرقابة على دستوريته، إلا أنه لم يتم بعد إعمال هذه الرقابة على هذا الصرح الكبير من النصوص التنظيمية، وسواء كانت على شكل مراسيم رئاسية صادرة عن رئيس الجمهورية أو مراسيم تنفيذية صادرة عن الوزير الأول، باعتبار أن النص الدستوري بخصوص الرقابة لم يحدد أية مراسيم مقصودة، وطبقاً لذلك فإن المراسيم بنوعها يمكن أن تكون محل رقابة لاحقة للمجلس الدستوري، وهو الأمر الذي لم يحدث لآن، بسبب عدم إخطار المجلس بصدددها، حيث يفترض أن يكون الإخطار في هذه الحالة من طرف أحد رئيسي البرلمان، لكون التصور مستبعد في أن يعرض رئيس جمهوريتنا بعض أو كل ما أمر به من مراسيم تنفيذية أو ما أصدره وزيره الأول تحت إمرته أو حكومته من مراسيم تنظيمية إلى الرقابة على دستوريته، فهذا لا يكون إلا من قبل عقلية لها من النضج السياسي والديمقراطي ما يكفي لطلب الرقابة الذاتية على ما تراه من نصوص، والذي لم يحدث بعد في دول العالم الثالث لأنها لم تفقه بعد نقد الذات.

المبحث الرابع: كيفية عمل المجلس الدستوري وفاعليته:

سنتطرق لكيفية عمل المجلس الدستوري وحجية أحكامه، ومدى فاعليته من خلال مطلبين اثنين في الآتي:

المطلب الأول: عمل المجلس الدستوري وحجية أحكامه:

وندرس مضمون هذا العنوان تبعا في الآتي:

الفرع الأول: ميكانيزم المجلس الدستوري:

طبقاً للمادة 166 فإن المجلس الدستوري لا يعمل بخصوص مهمته الرقابية على دستورية التشريع آليا تلقائيا، حتى لو ارتأى مخالفة صارخة لنص الدستور³⁰، إنما لا يمكنه ذلك إلا بعد إخطاره، حتى بالنسبة للرقابة الاجبارية، هاته التي يكون الإخطار فيها وجوبيا من قبل رئيس الجمهورية سواء بالنسبة للقوانين العضوية أو اتفاقيات الهدنة ومعاهدة السلم، هذا وتكون آلية الإخطار في غيرها جوازية، من حق كل الرؤساء الثلاثة فرادى، إما رئيس الجمهورية أو رئيس

المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة، وكان يفترض أن يختص كل مخاطر في مجال معين، حتى يصبح تحريكه واجبا عليه لا يمكنه التملص منه، كي لا تقرر بعض النصوص رغم عدم دستورتيتها، نتيجة بعض الإتكالية بخصوص تلك الآلية³¹، ومن اجراءات الإخطار أن يتم إصداره بموجب رسالة توجه إلى رئيس المجلس الدستوري مرفقة بالنص المراد فحصه، لإبداء رأيه فيه أو اتخاذ قرارا بخصوصه، وطبقا لنص المادة 167 فإن المجلس يتداول عمله في جلسة مغلقة على أن يلتزم أعضائه بالسرية التامة حيث كرّس النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 28 يونيو 2000 مبدأ الالتزام بالتحفظ وجاء في مادته 54 على الامتناع عن اتخاذ أية مواقف علنية من قبل أعضائه. وفي السياق ذاته يعطي المجلس رأيه أو يصدر قراره في غضون مدة لا تتجاوز العشرون يوماً من يوم إخطار المجلس بموضوع الرقابة³².

الفرع الثاني: حجية أحكام المجلس الدستوري:

تظهر حجية أحكام المجلس الدستوري من حيث الآثار القانونية المترتبة عن آراءه وقراراته، والتي تضمنتها المادة 165 من الدستور في طيات الفقرة الأولى منها، على أن يفصل المجلس الدستوري "إما برأي قبل أن تصبح واجبة النفاذ، أو بقرار في الحالة العكسية"، و بالنتيجة فإن كل ما يراه المجلس سواء على شكل رأي أو قرار، له حجية الأحكام النهائية غير القابلة لأي وجه من أوجه الطعن بما في ذلك طلب إعادة النظر³³، مما يفقد النص أثره على الفور ابتداء من يوم قرار المجلس بعدم الدستورية في حالة الرقابة اللاحقة لإصداره، وهذا راجع لأسباب أهمها لا يكون الإلغاء رجعياً وإلا تسبّب في أضرار، لما تم بناءه طبقاً لما كان للنص من أثر، لذلك فإنّ لأحكام المجلس النفاذ الفوري وتلتزم كل السلطات العمومية بما جاء فيها، كما أنها ترتب بصفة دائمة كل أثارها ما لم يتعرض الدستور للتعديل، طالما أنّ الأسباب التي تأسّس عليها منطوق حكمها ما زالت قائمة³⁴، و تنشر قرارات وأراء المجلس الدستوري في الجريدة الرسمية للدولة³⁵.

لما كانت مهمة المجلس الدستوري هي تحري المعنى الحقيقي والضماني حيث استعاب كافة النصوص في الدولة لروح الدستور شكلاً ومعناً، وإرساء احترامها، انطلاقاً من تحديد معنى نصوصه وتفسيرها³⁶، فإنّ لأحكام المجلس قرينة دستورية لا تقبل العكس، إذ لا تحتاج إلى إثبات، وكأها أجدية الأبجديات، رغم حجيتها المطلقة، مما عكست طبيعة أحكامه الجدل المستفيض حول تحديد طبيعة المجلس نفسه، لذلك نعتقد على الرغم من وجود قاضيين في تشكيلة المجلس الدستوري، لكن هذا لا يمنعها الصفة السياسية، كما لا يمنحها الصفة القضائية، نتيجة صفة أغلبية أعضائه من جهة، ومن جهة ثانية نتيجة طبيعة أحكامه التي لا تُسبّب ولم يشترط الدستور تعليلها³⁷، باستثناء مادة واحدة بخصوص التعديل الدستوري، نص عليها الدستور في مادته 176، بأن يقضي المجلس الدستوري برأي ويعلّل رأيه وهذا نصها "إذا إرتأى المجلس الدستوري أنّ مشروع أي تعديل دستوري لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسان والمواطن وحرّياتهما، ولا يمس بأي كيفية التوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية، وعلّل رأيه، أمكن رئيس الجمهورية أن يصدر القانون الذي يتضمن التعديل الدستوري مباشرة دون أن

يعرضه على الاستفتاء الشعبي، متى أحرز ثلاثة أرباع (4/3) أصوات أعضاء غرفتي البرلمان"، وذلك ناجم عن أهمية موضوع التعديل الدستوري وخطورته.

المطلب الثاني: مٌبطلات المجلس الدستوري الجزائري:

إن من بين الملاحظات الهامة بالنسبة للمجلس الدستوري الجزائري وتشكيلته عموماً، أن هناك جملة مٌبطلات تعوق سيره الحسن بشفافية ونزاهة، ومنها أن الدستور يمنح الحظ الأوفر لدعم رئاسة الدولة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بداية من حيث التشكيلة، ومنذ تأسيس المجلس لأول مرة في الدستور الصادر عام 1963م وحتى آخر تعديل لغاية اللحظة في ظل الدستور الحالي، ظل يطغى على تشكيلته التفوق التنفيذي لرئيس الجمهورية على حساب أي اعتبار آخر، ولو على حساب الدستورية نفسها، ذلك أن انتخاب قاض من طرف المحكمة العليا وقاض من طرف مجلس الدولة لا يخلو في حقيقته من علاقة رئيس الجمهورية بهما، ويمدى تأثير هذه العلاقة على المداولات، حيث بلا شك أن أعضاء الهيئات القضائية ولا سيما العليا، سواء في القضاء العادي حيث المحكمة العليا أو القضاء الإداري حيث مجلس الدولة، هم قضاة معيّنون بقرار من رئيس الجمهورية باعتبار تعيينه لكل القضاة بدءاً من صريح المادة 78 في بندها الأول " يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الآتية: الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور" و كما نصت في بندها الرابع "رئيس مجلس الدولة" و انتهاءً بندها السابع "القضاة".

كما لا يخفى أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين وزير العدل³⁸، وما لهذا الأخير بعلاقة الرئيس لمؤوسه، إما مؤوساً للأول أو كرئيس للقضاة، وإن كانت تبدو علاقة إدارية في مظهرها³⁹، لكنها لا تكاد تنجو من العلاقة التحكيمية و الكواليس السياسية في جوهرها!، إنها حلقة إدارية دائرية مركزها التأثير و حيزها التأثير!، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى فإنّ التأثير واضح ولا غبار عليه بالنسبة لثلث تشكيلة المجلس الدستوري، من خلال ثلاثة أعضاء منه، يتم تعيينهم المباشر من قبل رئاسة الدولة، والأكثر من ذلك أن هذه الأخيرة هي التي تعين رئيس المجلس الدستوري من بين الثلاث لمدة العهدة الكاملة، وهكذا يصبح الأعضاء البرلمانيون في التشكيلة أربعة فقط، بينما الأعضاء التنفيذيون والقضائيون بمجموع خمسة من أصل تسعة، مع ضمانات أخرى حيث تعادل الأصوات يرحح صوت رئيس المجلس الدستوري طبقاً للمادة 17 من النظام الداخلي، وهذا طبعاً إذا ما حدث غياب متعادل في صفوف القضاة أو المعينين من قبل رئيس الجمهورية باستثناء رئيس المجلس في كفة، والأعضاء البرلمانيين في الكفة الثانية.

و أما من جهة ثالثة حتى عضويّ مجلس الأمة الاثنان في تشكيلة المجلس الدستوري في محل ريب، فلا يغفل أنّ مجلس الأمة أيضاً معيّن في ثلثه الكامل من قبل رئيس الجمهورية، ولنا أن تصور مدى تأثير الثلث البرلماني المعين على الانتخاب لعضوية المجلس الدستوري، هذا إذا لم يكن العضوان معا من الثلث المعين أصلاً في عضوية مجلس الأمة!!، فيصبح الموالبون لرئيس الجمهورية بين تعيين مباشر(في تشكيلة المجلس الدستوري) و تعيين غير مباشر(بالنسبة للقاضيين وعضويّ مجلس الأمة) سبعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس الدستوري من أصل تسعة أعضاء⁴⁰، حيث يشكل ذلك التأييد الشخصي المطلق لرئيس الجمهورية ومواقفه ودعم مركزه في غيرها من المهام الأساسية التي يقوم بها المجلس

الدستوري منتهى الخطورة على الدولة و مؤسساتها، كحالة إعلان مرض رئيس الجمهورية مثلاً، والشغور النهائي على إثر ذلك وغيرها، وطبقاً للمادة 16 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، تم تحديد الحد الأدنى من الأعضاء لصحة المداولات، وذلك بأصل سبعة من تسعة أعضاء، على أن تتخذ القرارات أو الآراء بأغلبية أعضائه، باعتبار أن رئيس المجلس سيكون في صفّ معيّنه رئيس الجمهورية طبعاً، وعليه ففي ظل كل ما قلناه فإن الدستور كان جد سخي بوافر الضمانات لانحياز المجلس الدستوري لرئاسة الدولة، بل وفي ظل تلك الحسبة المعزومة، يكفي رئيس الدولة أيضاً أن يكون مناصروه ثلاثة من أصل ثمانية لتمرير كل ما يريد وتعطيل كل ما لا يريد!!، هذا، وإدارياً يتمتع الرئيس الثالث في الدولة⁴¹، الذي عينه الأول بمركز خاص، فهو الذي يستلم الإخطارات وغيرها وهو الذي يستدعي الأعضاء ويرأس المداولات، ويعين المقررين لتلك المهام، وهو من يتولى مهام رئاسة الدولة عند تزامن شغور مقعد رئيس الجمهورية و شغور منصب رئيس مجلس الأمة طبقاً للمادة 88 من الدستور، كما يستشير رئيس الجمهورية بصفة فردية بخصوص حالة الطوارئ والحصار طبقاً للمادة 91 من الدستور، وللمجلس الدستوري مهام لا تقل أهمية وخطورة كتلك التي يقترح فيها "بإجماع أعضاء"- مع ملاحظة التشديد المطلق في النصاب لتصعب هذا الإجراء- إذ يكفي أن يرفض عضو واحد هذا الاقتراح فيسقط الإجراء، و سوف لن يتمكن البرلمان حتى بالتصريح بثبوت المانع لرئيس الجمهورية أبداً، طبقاً للمادة 88 فقرة أولى، وبالتالي لا حاجة لنا بالمرور لفقرات المادة المتتالية التي تنص "وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء مدة 45 يوماً يعلن المجلس الدستوري استقالة رئيس الجمهورية وجوباً طبقاً للمادة 88 من الدستور"، بل ولن نتصور حدوث ذلك⁴²، إلا في حالة الانسحاب الإرادي التام حينها فقط، سيمنح في الكواليس الضوء الأخضر للمجلس الدستوري ليباشر عمله، وإن كانت تبدو كذلك إلا أنها في جوهرها تشبه حالة استقالة رئيس الجمهورية الإرادية أو وفاته، التي يجتمع لها المجلس وجوباً ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية ويبلغ فوراً شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوباً.

خاتمة:

إنه لمن ختام القول دون الاستغراق في تفاصيل أكثر في ذات السياق، بخصوص الرقابة على دستورية التشريع أن نقترح إضافة لكل ما سبق ما يلي:

ضرورة أن يختص كل رئيس من بين الثلاث بألية الإخطار في مجال تشريعي بعينه، ليصبح الإخطار أمراً وجوبياً، حتى لا تُفقد النصوص غير الدستورية، بخصوص عدم تحريك تلك التقنية في غمرة الإتكالية، إما بالقصد نتيجة العزم، وإما بالرد بذلك الزعم، حيث تعد جوازية الإخطار من جهة، وتمييعه بين هؤلاء من جهة ثانية، من أهم ما يعوق فاعلية المجلس الدستوري تقنياً، بالإضافة إلى احتكار الإخطار من أشخاص ثلاث دون سواهم، حيث أنّ حصيلة رقابة الدستورية باستثناء الرقابة الوجوبية، ظلت جد ضئيلة بالنسبة للقوانين العادية، ومنعدمة بالنسبة للمعاهدات والنصوص التنظيمية، رغم المدة المعتبرة منذ تأسيس المجلس الدستوري في ظل دستور 1989 نتيجة نقص الإخطارات المقدمة له، لذلك يفترض التسريع في تطوير هيئة المجلس الدستوري بدءاً من إعادة النظر في تشكيلته، ثم

في ما يجرّكه من ميكانيزمات، وانتهاءً بإعادة تصحيح الصياغات، وجلاء كل غموض بالتوضيحات، كما صار لزاماً أن يسمح للأقلية البرلمانية بتمثيلها على مستواه من جهة، ومن أخرى تمكينها من تقنية إخطاره بالنسبة للتشريع الداخلي أو ما قد يأتي ضمن المعاهدات، حتى لا تبقى الرقابة رهينة لما للمخاطر من رغبات، بل ومثبطة التفعيل لعدم إخطارها من تلك الجهات، وحتى لا يسمح بتمرير التشريع غير المفلتر بالدستورية، سواء كان تشريع أساسياً أو عادياً أو فرعياً أو نتاج اتفاقيات، وأبعد من ذلك إن شلّ حركة عمل المجلس بقيد الانتظار، والسماح لعدم الدستورية بالانتصار، في ظل تشكيلة مُنحازة تُوجّه القرار، لا يبقى لبقية الأعضاء من خيار، مما يفقد المجلس قيمة وجوده، لذلك نحن ندعو بضرورة استقلاليته، وإدراك أهمية تفادي ما يعوق فاعليته نتيجة مجموعة مثبطات، نصرة لدولة الحق ودستور الشعب، وصيانة لحقوق الأفراد بما لهم من حريات، وحتى يكون للمجلس الدستوري الدور الحقيقي والنجاعة والنزاهة التي يستحق، لكونه أعلى السلطات العليا في الدولة، وحامي الأحكام الدستورية فيها، ولما لا يكون المجلس منتخبا- ولو في أغلبية أعضاء- من قبل الشعب لمدة معينة معتبرة، فقد يشكل بذلك خير ضمان، لأجل أن يبقى المجلس الدستوري سامياً، صونا وحصنا للشرعية الدستورية دائماً.

قائمة المصادر والمراجع:

-المصادر:-

- الدستور الجزائري الصادر بالجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 المعدل بـ: القانون رقم 03-02 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.
- النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 28 يونيو 2000، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، يوم 6 غشت 2000.
- قرار المجلس الدستوري رقم 01 المؤرخ في 6 أوت 1995 حول دستورية البند السادس من المادة 108 من القانون رقم 89-13 المؤرخ في غشت سنة 1989 والمتضمن قانون الانتخابات.
- الرأي رقم 01 مؤرخ في 28 غشت 1989 الذي يتعلق بدستورية النظام الداخلي للمجلس الوطني الشعبي.
- الرأي رقم 02 المؤرخ في 6 مارس سنة 1997 المتعلق بمراقبة الأمر المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.
- رأي المجلس بتاريخ 05 فبراير 2004 المتعلق بمطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.
- رأي المجلس الدستوري المؤرخ في 13/06/1998، من نشرية أحكام الفقه الدستوري 1998.

-المراجع باللغة العربية:-

- د. حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م.
- د. حمدي العجمي، مقدمة في القانون الدستوري في ضوء الدساتير العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- د. رمزي طه الشاعر، القانون الدستوري، جامعة عين شمس، مصر، 1997.
- د. زهير المظفر، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الإدارية، تونس، 1982.
- د. سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
- د. شربال عبد القادر، قرارات وآراء المجلس الدستوري في تأويل أحكام الدستور الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة ولا سنة النشر، الجزائر.
- د. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997.
- د. علي السيد الباز، الرقابة الدستورية للقوانين في مصر، دار الجامعات المصرية، مصر، 1978.
- د. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- د. فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- د. محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000.
- د. محمد مجذوب، رقابة دستورية القوانين، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2009.
- د. مسعود شيهوب، الرقابة على دستورية القوانين، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 09، جويلية 2005.
- د. شربال عبد القادر، مكانة المجلس الدستوري في النظام الوطني المؤسساتي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 12 بتاريخ 12 أفريل 2006، الصادرة عن مجلس الأمة، الجزائر.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- Gilles Champagne, L'essentiel du Droit constitutionnel, Gualino Editeur
EJA France, 6ed, 2006.
- Yelles Chaouche Bachir, le conseil constitutionnel en Algérie
O.P.U, 4ed, L Algérie 1999.
- الموقع الإلكتروني:
www.conseil constitutionnel.dz.org الخاص بالمجلس الدستوري

¹ للمزيد من المعلومات عن الرقابة القضائية والسياسية على دستورية التشريع أنظر: د. علي السيد الباز، الرقابة الدستورية للقوانين في مصر، دار الجامعات المصرية، مصر، 1978، ص 155 وما بعدها، وأنظر أيضا: د. رمزي طه الشاعر، القانون الدستوري، جامعة عين شمس، مصر، 1997، ص 213 وما بعدها، وأنظر أيضا: د. عبد الغني بسيوي عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، مصر، 1997، ص 430-415.

² وذلك بالنص على ما يلي: المادة 63 " يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا، و رئيسي المحجرتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا و ثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني و عضو يعينه رئيس الجمهورية، ينتخب أعضاء المجلس الدستوري رئيسهم الذي ليس له صوت مرجح".

المادة 64 " يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني." ³ جاء في نص المادة 59 " في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة و مؤسسات الجمهورية، و يجتمع المجلس الوطني و حوبا".

⁴ ذلك الانقلاب العسكري الذي وصفه أصحابه بالتصحيح الثوري.

⁵ وذلك بالحدف الكامل لمضمون المادتين 63 و 64 التي كانت قد نصتا على المجلس الدستوري و رقابته في دستور 1963م.

⁶ قد تجاوزت العشر سنوات بحوالي سنة، وذلك منذ تاريخ الانقلاب العسكري سنة 1965 والدولة دون دستور إلى غاية تاريخ صدور دستور عام 1976م.

⁷ مع الإبقاء على نفس النص أن رئيس الجمهورية حامي الدستور في المادة 67 و تضطلع المجالس المنتخبة بالرقابة في مدلولها الشعبي طبقا للمادة 149.

⁸ بدءا من المادة 55 و 56 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 28 يونيو 2000، أنظر: الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، يوم 6 غشت 2000.

⁹ و لعل الحكمة من دسترة عدم تجديد العضوية ضمانا لاستقلالية الأعضاء اتجاه السلطات السياسية، بيد أنها لم تأتي أكلها في نظامنا السياسي الجزائري: بالنسبة للاستقلالية المفروضة أنظر:

Gilles Champagne, L'essentiel du Droit constitutionnel, Gualino Editeur EJA
France, 6ed, 2006, p183

¹⁰ وهذا عكس ما انتهجته الكثير من الدول حتى العربية منها أنظر من أمثلتها: د. حمدي العجمي، مقدمة في القانون الدستوري في ضوء الدساتير العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 138-139.

¹¹ أنظر: د. زهير المظفر، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الإدارية، تونس، 1982، ص 197.

¹² للمزيد من المعلومات أنظر: Yelles Chaouche Bachir, le conseil constitutionnel en Algérie, O.P.U, p20. 4 ed, L Algérie, 1999

¹³ أنظر الرأي رقم 01 مؤرخ في 28 غشت 1989 الذي يتعلق بدستورية النظام الداخلي للمجلس الوطني الشعبي.

¹⁴ أنظر: د. محمد مجذوب، رقابة دستورية القوانين، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2009، ص 82.

¹⁵ أنظر الرأي رقم 02 المؤرخ في 6 مارس سنة 1997 المتعلق بمراقبة الأمر المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.

¹⁶ أنظر رأي المجلس الدستوري رقم 04 المؤرخ في 13/06/1998، من نشرة أحكام الفقه الدستوري 1998.

¹⁷ كرأي المجلس الدستوري بعدم دستورية ما تضمنه النظام الداخلي الذي منح للنائب حق أن يكون له جواز سفر دبلوماسي.

¹⁸ أنظر: د. مسعود شيهوب، الرقابة على دستورية القوانين، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 09، جويلية 2005، ص 30-29.

¹⁹ أنظر: د. محمد مجذوب، مرجع سابق، ص 109.

- ²⁰ أنظر في هذا المعنى: د. سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص191-192.
- ²¹ للمزيد من المعلومات بخصوص أنواع المخالفات الموضوعية للدستور أنظر ما جاء به الفقيه السنهوري في موضوع المخالفات الموضوعية للقانون بصفة موجزة في مؤلف د. فوزي أوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص221-224.
- ²² أنظر: د. شربال عبد القادر، مكانة المجلس الدستوري في النظام الوطني المؤسساتي، مجلة الفكر البرلماني، العدد 12 بتاريخ 12 أبريل 2006، الصادرة عن مجلس الأمة، الجزائر، ص92.
- ²³ أنظر: د. محفوظ لعشيب، التجربة الدستورية في الجزائر، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000، ص146.
- ²⁴ لا اختلاف أن مصطلح "التعهد" هو تصرف قانوني تصدره الدولة بإرادتها المنفردة تتعهد بمقتضاه بإبداء بالتزامات معينة من جانب واحد، إذ لا يعتبر التعهد اتفاقاً بين أشخاص القانون الدولي العام، حيث هو تصرف انفرادي منتج لآثاره القانونية، كتعهد الترويج في قضية أورلاندا الشرقية، بينما يعرف البعض مصطلح المعاهدة "TRATE" أنه اصطلاح يطلق عادة على الاتفاق الذي يتناول بالتنظيم موضوعاً على درجة من الأهمية يغلب عليه الطابع السياسي أو الأمني الاستراتيجي أو الحربي بدلا من الطابع القانوني أو الاقتصادي و مثاله معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية "1968م"، كما يرى البعض أن مصطلح الاتفاقية "CONVENTION" يطلق على الاتفاق الدولي الذي يقصد به وضع قواعد قانونية لتنظيم العلاقات بين الدول الأطراف، وقد يسري في بعض الأحيان على دول أخرى غير أطراف، ومثاله: اتفاقية "فيينا" للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية "1963" وكذا اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات "1969" وغيرها كثير، في حين أن مصطلح الاتفاق "ACCORD" اصطلاح شائع الاستعمال يعالج عدة مسائل سياسية بحتة، كالاتفاق المبرم بين فرنسا ومنظمة اليونسكو عام "1945"، كما قد يكون الاتفاق ماليا، ومثال ذلك الاتفاق الخاص بإنشاء حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي عام 1968، ويرى البعض عكس ذلك، في أن مصطلح الاتفاق يشكل مرادف للميثاق والمعاهدة وللمزيد من المعلومات في هذا مع مزيد من الأمثلة عن الاتفاقيات الدولية أنظر: د. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص08-17.
- ²⁵ علما أن الانضمام لإجراء يختلف عن التوقيع المؤجل ذلك أنه قد يكون والدولة لم تكن أصلا طرفا في المفاوضات، أما التوقيع المؤجل فالدولة تقوم به وقد شاركت في مرحلة المفاوضات، ويحدث عندما يكون المفاوضات له سلطة ناقصة أو متردد في التوقيع.
- ²⁶ كما ينتقده أيضا في كونه يرى بتسرع المؤسس الدستوري الذي أدى إلى إغفال النص على الرقابة اللاحقة، أنظر: د. فوزي أوصديق، مرجع سابق، ص281.
- ²⁷ للمزيد من المعلومات عن اجراء التصديق، أنظر: د. عمر سعد الله، مرجع سابق، ص118.
- ²⁸ أنظر: د. علي السيد الباز، مرجع سابق، ص42.
- ²⁹ أنظر: د. حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999م، ص95 وما بعدها.
- ³⁰ على الأقل كمييار ضبطي لتوفير حالة أدنى يقترح فيها أن يمنح المجلس الدستوري الحق في مباشرة مهمته تلقائيا بدلا من تغييره من ناحية الإخطار: أنظر في هذا المعنى: د. مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص28.
- ³¹ وهذا نتيجة القصد بالعزم ثم الرد بذلك الزعم.
- ³² عكس ذلك اشترط الدستور الفرنسي تسبب رسائل الإخطار ومنح مدة شهرا كاملا ليفصل فيها بعد دراسة متأنية طبقا لملف شامل عنها، بيد أن الدستور اللبناني منح المجلس مدة تساوي ضعف المدة الممنوحة للمجلس الدستوري الجزائري.
- ³³ باستثناء حالة طلب تصحيح خطأ مطبعي، للمزيد من المعلومات أنظر: د. شربال عبد القادر، قرارات وآراء المجلس الدستوري في تأويل أحكام الدستور الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة ولا سنة النشر، الجزائر، ص33 وما بعدها.
- ³⁴ أنظر قرار المجلس الدستوري رقم 01 المؤرخ في 6 أوت 1995 حول دستورية البند السادس من المادة 108 من القانون رقم 89-13 المؤرخ في غشت سنة 1989 والمتضمن قانون الانتخابات، وكذا الرأي رقم 01 بتاريخ 05 فبراير 2004 المتعلق برقابة مطابقة القانون العضوي المعدل والمتمم للأمر المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.

³⁵بالإضافة للجريدة الرسمية فإن للمجلس الدستوري نشرة سنوية وأيضاً موقع الكتروني ينشر من خلاله أحكامه أنظر: www.conseilconstitutionnel.dz.org

³⁶Yelles Chaouche Bachir, op.cit, p47.

³⁷إلا ما ألزم المجلس الدستوري على نفسه بخصوص تسييب الأحكام. بمقتضى نظامه الداخلي كنص المادة 21، مجرد إضافة منه لا قوة لها من الدستور.

³⁸طبقاً للمادة 79 من الدستور.

³⁹طبقاً لأحكام المواد 77، 78 و79 من دستورنا الجزائري.

⁴⁰وتشكل هذه الحالة الواردة جدا لا النادرة، طرفة دستورية أخرى حيث يواجه تيار بسبعة أفراد فريق بفردين!، لذلك وجب على الدستور معالجة الأمور على محمل من جد وتدارك الخطأ و العمد، كي لا تُعد بعض أحكامه استعباطاً للجمهور.

⁴¹نقصد به رئيس المجلس الدستوري الذي يُعدّ رئيس الدولة بالنيابة في حالة اقتران شغور مناصبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة معاً، طبقاً للمادة 88 من الدستور " يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة مدة أقصاها ستون (60) يوماً، تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يَحِقّ لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة. وفي هذه الحالة، يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة".
⁴²حيث الملاحظ أن مثل تلك الإجراءات الأخيرة من الصعب جدا - إن لم نقل من المستحيل - إعمالها في ظل التشكيلة الموالية لرئاسة

الدولة!